

ولو برهن الوارث او الوصي على ان كان يوم الفجر بالبلد لم تقبل  
 لكونها على النفع بخلاف البينة على اقراره كذا افاده في النهي  
 قوله فان مات في طريقه حج عنه من منزله بثلاث ما يقع من ماله  
 عند الحج وقال لا حج عنه من حيث مات احاج عن الموصي ولكن لم  
 قال الشئى وهذا الخلاف مبني على الخلاف فيمن حج عن نفسه  
 ومات في الطريق فانه يوصى بان حج عنه من منزله عند الحج  
 وعندهما وهو الاستحسان من موضع مات فيه لان سفح لم  
 يبطل بعونه لقوله تعالى ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله  
 ثم يدرك الموت فقد وقع اجره على الله ولا حج ان الموجودين  
 السفر يبطل في حق احكام الدنيا لما روى مسلم من حديث ابن هرون  
 رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذ امات ابن  
 اده انقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية او علم ينتفع به او ولد  
 صالح يدعوه انتهى زاد في البرهان وتنفيذ الوصية من احكام  
 الدنيا فبقيت الوصية من وطنه كما لم يوجد خروج انتهى واعلم  
 انه اذا كان له منازك حج عنه من اقربها الى مكة وان لم يكن له  
 منزل من حيث مات بثلاث ما يقع ان وقع به والا فمن حيث يقع  
 استحسانا ولو ثلث ما يقع يكف عن منزله ماشيا ومن غيره راكبا  
 فعند محمد من حيث يكف راكبا فان مات الثلثة او شقت ثانيا حج  
 عنه من ثلث البائة وهكذا الى ان يقع ما لا يكف للحج فيبطل الوصية  
 عند الامام واخلاف فيما اذا اطلق الوصية اما اذا عين من حيث  
 عين اتفاقا وقيد بالموت في الطريق لانه لو مات بعد الوقوف

جاز عن الامر كما في الفتح ولو مات الامر بعد ان اهل عنه المأمور  
 لو ثبته اخذ ما يقع في يد المأمور من النفقة ونصبت ما انفق بعد  
 موت الامر لان نفقة الحج كنفقة ذوى الارحام يبطل بالموت كما في  
 المحيط وفي الوصية بالحج بالثالث وهو يسبح حجا الا فضل ان حج عنه  
 الوصي ادفع هذا المن حج عنى وكذا للوارث باجازه الوصية لو كبر  
 الا ان منعوا ولو وصى بالحج فاج حج عنه ابنه من ماله ليرجع به لذلك  
 كما في الجنيس وللوصي استدراك ما دفعه للمأمور بالحج قبل ان  
 يحرمه لا بعد ونفقة رجوعه الى بلد على الوصي ان استدركه لا يخافه  
 وان اهل فعل المأمور وفي مال الميت ان لجهله بالمناكح اولد فعه  
 لا صلح منه ولو عين اكثر من الثلث ولم تجز الوصية حج عنه بالثالث  
 من حيث يبلغ كذا افاده في البحر قوله ومن اهل اى احره  
 ورفع صوته بالثلبية حج عن ابويع حج من غيرهما فعين بعد  
 ذلك لاحدهما صح اى التعيين مطلقا سواء قبل الوقوف وطواف  
 وبعدها قاله ملا مسكين وقال الزيلعي وهو اى حج عن الابوين  
 مسخت لقوله عليه قتلته والسلام من حج عن ابويه او قضى عنها  
 من غير ما بعث يوم القيامة من الابرار رواه الدارقطني من حديث  
 ابن عبيس رضي الله تعالى عنهما انتهى وفي الفتح ومن اهل حجته عن  
 ابويه فله ان يجعلها لاحدهما واستفيد انه اذا اهل عن احدهما  
 على ابائها وان له ان يجعلها عن احدهما بعينه بطريق اول وسناه  
 على ان ينسب لهما تلغو بسبب الزعيم مأمور من قبلها او احدهما فهو متبرع

حج